

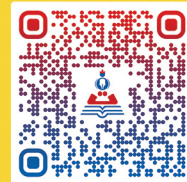
الوسيط في شرح قانون الإعسار دراسة مقارنة

الدكتور

إياد منصور الحديدي
دكتوراه في القانون الخاص
محاضر غير متفرغ
جامعة البلقاء التطبيقية
مدير دائرة الشؤون القانونية
شركة الإسمنت العربية

الأستاذ الدكتور

مصالح أحمد الطراونة
نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية
وعميد كلية الحقوق
جامعة عمان الأهلية - الأسبق
محام ومحكم وبروفيسور
في التحكيم التجاري الدولي



الوسيط في
شرح قانون الإعسار
دراسة مقارنة

346, 565078

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/1/513)

المؤلف: مصلح أحمد الطراونة - إياد منصور الحديدي

الكتاب: الوسيط في شرح قانون الإعسار

الواصفات: الإعسار - الدائنون والمدينون - العقود - القانون المدني

القانون المقارن - الأردن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-323-9

الطبعة الأولى 2025 م - 1446 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

الوسيط في شرح قانون الإعسار دراسة مقارنة

الدكتور

أياد منصور الحديدي
دكتوراه في القانون الخاص
جامعة مؤتة
مدير دائرة الشؤون القانونية
شركة الإسمنت العربية
محاضر غير متفرغ
جامعة البلقاء التطبيقية

الأستاذ الدكتور

مصلح أحمد الطراونة
نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية
وعميد كلية الحقوق
جامعة عمان الأهلية - الأسبق
أستاذ القانون التجاري
والعميد المشارك لكلية القانون
جامعة قطر - سابقاً
محام ومحكم وپروفیسور
في التحكيم التجاري الدولي

دار الثقافة

للنشر والتوزيع

1446 هـ - 2025 م

الفهرس

الفصل التمهيدي

الفلسفة التشريعية لقانون الإعسار وأهدافه

- 19.....المبحثُ الأوَّل: فلسفةُ قانونِ الإعسارِ
المطلبُ الأوَّل: الخلفيةُ التاريخيةُ للتشددِ في معاملةِ المدينِ والتحوُّلُ من نظامِ
19.....الإفلاسِ إلى نظامِ الإعسارِ
المطلبُ الثاني: مبرراتُ تلاشي التشددِ في معاملةِ المدينِ في ظلِّ قوانينِ الإعسارِ
27.....المعاصرةِ
المبحثُ الثاني: الأهدافُ الأساسيةُ التي تَسعى إلى تحقيقها قوانينُ الإعسارِ
33.....المعاصرةُ وترسيخها ضمنَ الواقعِ التشريعيِّ
المطلبُ الأوَّل: الأهدافُ الرئيسةُ لقوانينِ الإعسارِ وفقَ الدليلِ التشريعيِّ لقانونِ
33.....الإعسارِ (الأونسترال)
المطلبُ الثاني: الواقعُ التشريعيُّ لترسيخِ الأهدافِ التي قامتُ عليها فلسفةُ قانونِ
41.....الإعسارِ

الفصلُ الأوَّل

الأحكامُ العامةُ لقانونِ الإعسارِ

- 50.....المبحثُ الأوَّل: ماهيةُ الإعسارِ ونطاقُ تطبيقه
50.....المطلبُ الأوَّل: مفهومُ الإعسارِ وبيانُ أنواعه وخصائصه
50.....الفرعُ الأوَّل: إشكاليةُ تسميةِ القانونِ بمصطلحِ الإعسارِ
53.....الفرعُ الثاني: تعريفُ الإعسارِ
56.....الفرعُ الثالث: أنواعُ الإعسارِ وفقاً لقانونِ الإعسارِ الأردنيِّ
57.....الفرعُ الرابع: أهميةُ قانونِ الإعسارِ وخصائصه
61.....المطلبُ الثاني: نطاقُ تطبيقِ قانونِ الإعسارِ
62.....الفرعُ الأوَّل: الأشخاصُ الخاضعونُ لأحكامِ قانونِ الإعسارِ
66.....الفرعُ الثاني: الأشخاصُ المستثنونُ من تطبيقِ أحكامِ قانونِ الإعسارِ
70.....الفرعُ الثالث: الأشخاصُ الذين لهم صلةٌ بالمدينِ
73.....المبحثُ الثاني: التنظيمُ القانونيُّ لطلبِ شهرِ الإعسارِ والحكمُ به

- 73.....المطلبُ الأوَّلُ: شروطُ شهرِ الإعسارِ وفقاً لقانونِ الإعسارِ الأردنيّ.
- 73.....الفرعُ الأوَّلُ: الشروطُ الموضوعيةُ.
- 74.....الفرعُ الثاني: الشروطُ الشكليةُ لطلبِ إشهارِ الإعسارِ وفقاً لقانونِ الإعسارِ الأردنيّ.
- 75.....المطلبُ الثاني: الإجراءاتُ القانونيةُ لطلبِ إشهارِ الإعسارِ.
- 75.....الفرعُ الأوَّلُ: تقديمُ طلبِ إشهارِ الإعسارِ.
- 79.....الفرعُ الثاني: ميعادُ تقديمِ طلبِ إشهارِ الإعسارِ.
- 81.....الفرعُ الثالث: سلطةُ المحكمةِ المختصةِ بالنظرِ في طلبِ إشهارِ الإعسارِ.
- 84.....الفرعُ الرابع: مضمونُ حكمِ إشهارِ الإعسارِ وطبيعتهُ القانونيةُ.

الفصلُ الثاني

الأثارُ القانونيةُ لإشهارِ الإعسارِ

- المبحثُ الأوَّلُ: آثارُ إشهارِ الإعسارِ على المدينِ والدائنينِ والتصرفاتِ خلالَ فترةِ
الريبةِ.....
- 90.....المطلبُ الأوَّلُ: آثارُ إشهارِ الإعسارِ بالنسبةِ للمدينِ المُعسرِ.
- 90.....الفرعُ الأوَّلُ: آثارُ إشهارِ الإعسارِ بالنسبةِ للمدينِ المُعسرِ والحقوقِ السياسيةِ
والمهنيةِ.....
- 94.....الفرعُ الثاني: آثارُ إشهارِ الإعسارِ على الحقِّ بإدارةِ أموالِ المدينِ.
- 97.....المطلبُ الثاني: آثارُ إشهارِ الإعسارِ بالنسبةِ لدائني المدينِ.
- 98.....الفرعُ الأوَّلُ: عدمُ سماعِ أيةِ دعوى ضدَّ المدينِ بعدَ إشهارِ الإعسارِ.
- 99.....الفرعُ الثاني: وقفُ التقادمِ.
- 99.....الفرعُ الثالث: المقاصةُ.
- 99.....الفرعُ الرابع: اتِّفاقاتُ الوساطةِ والتحكيمِ.
- 99.....الفرعُ الخامس: إيقافُ احتسابِ الفوائدِ وغراماتِ التأخيرِ.
- 100.....الفرعُ السادس: عدمُ جوازِ التنفيذِ والحجزِ على أموالِ المدينِ بعدَ إشهارِ الإعسارِ.
- 102.....المبحثُ الثاني: آثارُ إشهارِ الإعسارِ على التصرفاتِ السابقةِ لتاريخِ حكمِ الإشهارِ.
- 103.....المطلبُ الأوَّلُ: آثارُ حكمِ إشهارِ الإعسارِ على تصرفاتِ المدينِ السابقةِ.
- 104.....الفرعُ الأوَّلُ: التصرفاتُ التي تلحقُ ضرراً في ذمَّةِ الإعسارِ.
- 107.....الفرعُ الثاني: التصرفاتُ التي تمنحُ معاملةً تفضيليةً غيرَ مبرَّرةٍ لأيٍّ من الدائنينِ.
- 107.....الفرعُ الثالث: التصرفاتُ المستثناةُ من الحكمِ بعدمِ نفاذها.
- 108.....المطلبُ الثاني: إجراءاتُ دعوى عدمِ نفاذِ التصرفاتِ وفقاً لقانونِ الإعسارِ.
- 109.....الفرعُ الأوَّلُ: إقامةُ دعوى عدمِ نفاذِ التصرفِ.

- الفرع الثاني: المحكمة المختصة بالنظر بدعوى عدم نفاذ التصرفات،
والإجراءات التي تتبعها وفقاً لقانون الإعسار..... 109
الفرع الثالث: صلاحية المحكمة في دعوى عدم نفاذ التصرف..... 110

الفصل الثالث

أثار إشهار الإعسار على العقود جارية التنفيذ

- المبحث الأول: المفهوم القانوني للعقود جارية التنفيذ والخصائص التي أسبغها قانون
الإعسار على هذا المفهوم لتكريسه في التشريعات المتعلقة بالإعسار..... 116
المطلب الأول: المفهوم القانوني للعقود جارية التنفيذ وخصائصها..... 116
الفرع الأول: المفهوم القانوني للعقود جارية التنفيذ..... 117
الفرع الثاني: الخصائص التي أسبغها قانون الإعسار على العقود جارية التنفيذ..... 120
المطلب الثاني: تكريس فكرة العقود جارية التنفيذ في بعض التشريعات المتعلقة
بالإعسار..... 137
الفرع الأول: موقف الدليل التشريعي لقانون الإعسار (الأونسترال) من تأصيل
فكرة العقود جارية التنفيذ..... 137
الفرع الثاني: تكريس فكرة العقود جارية التنفيذ في بعض التشريعات المقارنة..... 141
المبحث الثاني: صور العقود جارية التنفيذ والقواعد التي تحكم مصيرها بتاريخ إشهار
الإعسار..... 149
المطلب الأول: عقد البيع..... 149
الفرع الأول: مدى إمكانية فسخ عقد البيع وفق قانون الإعسار..... 150
الفرع الثاني: ممارسة حق الحبس وفق قانون الإعسار..... 151
الفرع الثالث: استرداد حيازة البضائع وفق قانون الإعسار..... 155
المطلب الثاني: عقد الإيجار..... 157
المطلب الثالث: عقود العمل..... 161
المطلب الرابع: العقود الإدارية..... 175

الفصل الرابع

التنظيم القانوني للدائنين في إجراءات الإعسار

- المبحث الأول: أحكام دائني الإعسار والدائنين في إجراءات الإعسار..... 182
المطلب الأول: أحكام دائني الإعسار..... 182
الفرع الأول: ماهية دائني الإعسار..... 182

183	الفرع الثاني: فئات دائني الإعسار
188	المطلب الثاني: الدائنون في مواجهة إجراءات الإعسار
192	المبحث الثاني: آلية تمثيل الدائنين في إجراءات الإعسار
192	المطلب الأول: الهيئة العامة للدائنين
193	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للهيئة العامة للدائنين
193	الفرع الثاني: اجتماعات الهيئة العامة للدائنين
193	الفرع الثالث: النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة
194	الفرع الرابع: التصويت في اجتماع الهيئة
195	المطلب الثاني: لجنة الدائنين
195	الفرع الأول: تشكيل لجنة الدائنين
196	الفرع الثاني: شروط عضوية لجنة الدائنين
197	الفرع الثالث: آلية انتخاب رئيس لجنة الدائنين وإدارة اجتماعاتها
198	الفرع الرابع: مهام وواجبات لجنة الدائنين

الفصل الخامس

التنظيم القانوني لوكلاء الإعسار

204	المبحث الأول: ماهية وكيل الإعسار
204	المطلب الأول: مفهوم وكيل الإعسار
206	المطلب الثاني: شروط ترخيص وكلاء الإعسار
209	المبحث الثاني: الصلاحيات الممنوحة لوكيل الإعسار وواجباته، آلية التعيين
209	المطلب الأول: الصلاحيات والواجبات المترتبة على وكيل الإعسار في تنفيذ مهامه
	الفرع الأول: الصلاحيات والواجبات الملقاة على عاتق وكيل الإعسار وفقاً
209	لأحكام قانون الإعسار
	الفرع الثاني: الواجبات والالتزامات المترتبة على وكيل الإعسار وفقاً لأحكام
210	نظام الإعسار والتعليمات الصادرة بموجبه
213	المطلب الثاني: آلية تعيين وكيل الإعسار وتحديد أتعابه وسلطة عزله
214	الفرع الأول: آلية تعيين وكيل الإعسار
216	الفرع الثاني: تحديد أتعاب وكيل الإعسار
220	الفرع الثالث: تحجية وعزل وكيل الإعسار

- 221 المَبْحَثُ الثالثُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ وَالرَّقَابَةُ عَلَيْهِ
- 221 المَطْلَبُ الأَوَّلُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ
- 221 الفرعُ الأَوَّلُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ فِي الإِجْرَاءَاتِ القَانُونِيَّةِ
- 222 الفرعُ الثَّانِي: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ فِي المَرَحَلَةِ التَّمْهِيدِيَّةِ
- 223 الفرعُ الثَّالِثُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ بِخُصُوصِ خُطَّةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ المُعَدَّةِ مُسَبِّقاً
- 224 الفرعُ الرَّابِعُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ فِي مَرَحَلَةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ العَادِيَّةِ
- 224 الفرعُ الخَامِسُ: مَهَامُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ فِي مَرَحَلَةِ التَّصْفِيَّةِ
- 225 المَطْلَبُ الثَّانِي: الرَّقَابَةُ عَلَى وَكَيْلِ الإِعْسَارِ
- 226 الفرعُ الأَوَّلُ: المَحْكَمَةُ المُخْتَصَّةُ الَّتِي أَصْدَرَتْ قَرَارَ إِشْهَارِ الإِعْسَارِ
- 226 الفرعُ الثَّانِي: لَجْنَةُ الدَائِنِينَ
- 227 الفرعُ الثَّالِثُ: لَجْنَةُ وَكَلَاءِ الإِعْسَارِ
- 227 الفرعُ الرَّابِعُ: وَحْدَةُ تَرْخِيصِ وَكَلَاءِ الإِعْسَارِ
- 228 المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَسْئُولِيَّةُ وَكَيْلِ الإِعْسَارِ
- 228 المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المَسْئُولِيَّةُ المَدْنِيَّةُ لَوَكَيْلِ الإِعْسَارِ
- 229 المَطْلَبُ الثَّانِي: المَسْئُولِيَّةُ الجَزَائِيَّةُ لَوَكَيْلِ الإِعْسَارِ

الفصلُ السَّادِسُ

مراحلُ إِجْرَاءَاتِ الإِعْسَارِ

- 234 المَبْحَثُ الأَوَّلُ: المَرَحَلَةُ التَّمْهِيدِيَّةُ وَخُطَّةُ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ المُعَدَّةِ مُسَبِّقاً
- 234 المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المَرَحَلَةُ التَّمْهِيدِيَّةُ
- 234 الفرعُ الأَوَّلُ: مَاهِيَّةُ المَرَحَلَةِ التَّمْهِيدِيَّةِ وَإِجْرَاءَاتُهَا
- 240 الفرعُ الثَّانِي: اِخْتِتَامُ المَرَحَلَةِ التَّمْهِيدِيَّةِ وَحَالَاتُ انْتِهَائِهَا
- 243 المَطْلَبُ الثَّانِي: خُطَّةُ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ المُعَدَّةِ مُسَبِّقاً
- 243 الفرعُ الأَوَّلُ: مَاهِيَّةُ خُطَّةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ المُعَدَّةِ مُسَبِّقاً وَضَوَابِطُ تَقْدِيمِهَا
- الفرعُ الثَّانِي: الخُصَائِصُ الَّتِي تَتَمَيَّزُ بِهَا الأَحْكَامُ القَانُونِيَّةُ لِخُطَّةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ المُعَدَّةِ مُسَبِّقاً، وَالأَثَارُ المَتْرَبَّةُ عَلَى تَقْدِيمِهَا
- 247 المَبْحَثُ الثَّانِي: مَرَحَلَةُ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ العَادِيَّةِ
- 252 المَطْلَبُ الأَوَّلُ: مَاهِيَّةُ خُطَّةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ العَادِيَّةِ
- 253 الفرعُ الأَوَّلُ: مَفْهُومُ مَرَحَلَةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ العَادِيَّةِ
- 254 الفرعُ الثَّانِي: مُشْتَمَلَاتُ خُطَّةِ إِعَادَةِ التَّنْظِيمِ العَادِيَّةِ

- 257..المطلبُ الثاني: الحلولُ القانونيَّةُ التي تُبنى عليها خُطَّةُ إعادةِ التنظيمِ (الفرضيَّاتُ).
 258.....الفرعُ الأوَّلُ: إعادةُ هيكلَةِ النشاطِ الاقتصاديِّ.
 267.....الفرعُ الثاني: إعادةُ هيكلَةِ الديونِ.
 المطلبُ الثالثُ: إجراءاتُ تقديمِ مقترحِ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ الاعتياديَّةِ وآليَّةُ
 279.....إقرارها.
 279.....الفرعُ الأوَّلُ: اقتراحُ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ الاعتياديَّةِ.
 283.....الفرعُ الثاني: إجراءاتُ إقرارِ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ الاعتياديَّةِ.
 288.....المطلبُ الرابعُ: نفاذُ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ الاعتياديَّةِ وآثارها.
 288.....الفرعُ الأوَّلُ: إجراءاتُ المصادقةِ على خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ وطرقُ الطعنِ بها.
 289.....الفرعُ الثاني: آثارُ نفاذِ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ.
 291.....الفرعُ الثالثُ: انتهاءُ تنفيذِ خُطَّةِ إعادةِ التنظيمِ.
 292.....المبحثُ الثالثُ: مرحلةُ التصفيةِ.
 293.....المطلبُ الأوَّلُ: إجراءاتُ مرحلةِ التصفيةِ.
 294.....الفرعُ الأوَّلُ: الجهاتُ التي يحقُّ لها تقديمُ طلبِ التصفيةِ إلى المحكمةِ.
 296.....الفرعُ الثاني: الآثارُ المترتبةُ عن بدءِ إجراءاتِ التصفيةِ.
 المطلبُ الثاني: القواعدُ التي تحكمُ خُطَّةَ التصفيةِ والاعتباراتُ التي يجبُ مراعاتها
 297.....أثناءَ إجراءاتها.
 297.....الفرعُ الأوَّلُ: الاعتباراتُ التي يجبُ مراعاتها أثناءَ إجراءاتِ التصفيةِ.
 298.....الفرعُ الثاني: القواعدُ التي تحكمُ إجراءاتِ خُطَّةِ التصفيةِ.

الفصلُ السابعُ

انتهاءُ إجراءاتِ الإعسارِ

- 306.....المبحثُ الأوَّلُ: القواعدُ الناظمةُ لانتهاؤِ إجراءاتِ الإعسارِ وآثاره.
 306.....المطلبُ الأوَّلُ: الأسبابُ الموجبةُ لإنهاءِ إجراءاتِ الإعسارِ.
 306.....الفرعُ الأوَّلُ: إتمامُ التوزيعِ النهائيِّ لأموالِ المدينِ.
 307.....الفرعُ الثاني: سدادُ كاملِ الديونِ أثناءَ السيرِ في إجراءاتِ الإعسارِ.
 308.....المطلبُ الثاني: آثارُ انتهاءِ إجراءاتِ الإعسارِ.
 311.....المبحثُ الثاني: إبراءُ المدينِ والأساسُ القانونيُّ لإعادةِ السيرِ في إجراءاتِ الإعسارِ.
 311.....المطلبُ الأوَّلُ: إبراءُ المدينِ من الديونِ غيرِ المُسدَّدةِ.
 314.....المطلبُ الثاني: حالاتُ رفضِ منحِ المدينِ الإبراءِ.

- 315.....المطلب الثالث: نطاق الحكم الصادر بمنح المدين الإبراء.....
- 315.....المطلب الرابع: الأساس القانوني في إعادة السير بإجراءات الإعسار.....
- 319.....المبحث الثالث: القواعد التنظيمية لحالة الإعسار دون وجود أموال لدى المدين.....
- المطلب الأول: الأساس القانوني لمعالجة حالة الإعسار دون وجود أموال لدى المدين.....
- 320.....
- المطلب الثاني: القواعد التنظيمية لحساب نفقات حالات الإعسار بلا أموال وفقاً.....
- 321.....
- نظام الإعسار الأردني.....
- 321.....
- الفرع الأول: النفقات التي يُغطّيها حساب نفقات حالات الإعسار بلا أموال.....
- الفرع الثاني: المصادر المالية التي تُغذي حساب نفقات حالات الإعسار بلا أموال.....
- 322.....
- المبحث الرابع: العقوبات المقررة في قانون الإعسار.....
- 324.....
- المطلب الأول: العقوبات التي تُفرض على المدين.....
- 324.....
- المطلب الثاني: العقوبات المقررة بحق دائن المدين ووكيل الإعسار.....
- 325.....
- الفرع الأول: العقوبات التي تُفرض على دائن المدين.....
- 325.....
- الفرع الثاني: العقوبات التي تُفرض على وكيل الإعسار.....
- 326.....

الفصل الثامن

الإعسار الدولي

- 332.....المبحث الأول: ماهية الإعسار الدولي.....
- 332.....المطلب الأول: مفهوم الإعسار الدولي.....
- 332.....الفرع الأول: التعريف بالإعسار الدولي (الإعسار عبر الحدود).....
- 334.....الفرع الثاني: معيار الإعسار الدولي.....
- 338.....المطلب الثاني: السمات الرئيسية للإعسار الدولي ومعيقات تطبيقه.....
- 338.....الفرع الأول: السمات العامة للإعسار الدولي.....
- 342.....الفرع الثاني: معيقات تطبيق قواعد الإعسار الدولي.....
- المبحث الثاني: مدى توافق متطلبات تطبيق الإعسار الدولي في قانون الإعسار الأردني مع متطلبات القانون النموذجي للإعسار عبر الحدود.....
- 344.....
- المطلب الأول: الوسائل القانونية المتاحة لوكيل الإعسار الأجنبي لاتخاذ إجراءات الإعسار.....
- 344.....
- الفرع الأول: تقديم طلب إشهار الإعسار من قبل وكيل الإعسار الأجنبي.....
- 345.....

- 348..... الفرعُ الثاني: تقديمُ طلبِ الاعترافِ بِحُكمِ الإعسارِ الدوليِّ وإجراءاته
- 350..... المطلبُ الثاني: التنظيمُ القانونيُّ للاعترافِ بإجراءاتِ الإعسارِ الأجنبيَّةِ
- 350..... الفرعُ الأوَّلُ: مفهومُ الإجراءاتِ الأجنبيَّةِ وأنواعها
- 352..... الفرعُ الثاني: آليَّةُ الاعترافِ بإجراءاتِ الإعسارِ الأجنبيَّةِ وفقاً للقانونِ الأردنيِّ
- 354..... الفرعُ الثالثُ: حقوقُ الدائنينِ الأجنبيِّ وآليَّةُ تبليغهمِ بإجراءاتِ الإعسارِ
- الفرعُ الرابعُ: الحقوقُ الممنوحةُ لوكيلِ الإعسارِ الأجنبيِّ وواجباته وفقاً لقانونِ
- 355..... الإعسارِ الأردنيِّ
- 358..... المطلبُ الثالثُ: شروطُ الاعترافِ بإجراءاتِ الإعسارِ الأجنبيَّةِ والآثارُ المترتبةُ عليه
- 358..... الفرعُ الأوَّلُ: شروطُ الاعترافِ بإجراءاتِ الإعسارِ الأجنبيَّةِ
- 360..... الفرعُ الثاني: آثارُ الاعترافِ بإجراءاتِ الإعسارِ الأجنبيَّةِ
- المطلبُ الرابعُ: التعاونُ القضائيُّ الدوليُّ بمسائلِ الإعسارِ ومعالجةُ حالةِ التزامنِ
- 362..... في إجراءاتِ الإعسارِ
- 362..... الفرعُ الأوَّلُ: أشكالُ التعاونِ القضائيِّ الدوليِّ بمسائلِ الإعسارِ
- 363..... الفرعُ الثاني: الأحكامُ التنظيميةُ لمعالجةِ حالةِ التزامنِ في إجراءاتِ الإعسارِ